Turkey's Position on the Qatar-Gulf Crisis 2017

Dr. Faraqd Dawood Salman Al-Shallal
University of Basrah / Center for Basrah and Arabian Gulf Studies
E-mail: Faraqd.Alshalal@uobasrah.edu.iq

Abstract:

Turkey possesses economic, military, political, and cultural capabilities that can benefit the Middle East in general and the Arab Gulf states in particular. Therefore, Turkey has sought to challenge Western and American policies to enhance its regional status. It has become increasingly difficult to discuss any future security arrangements in the region without considering Turkey's role, especially after the weakening of Arab regimes following the "Arab Spring" revolutions in 2011 and the absence of effective and influential leadership. The opportune moment for Turkey came when it assumed the role of mediator to resolve the 2017 Qatar-Gulf crisis. This crisis led to the UAE, Saudi Arabia, and Bahrain severing their economic and diplomatic ties with Qatar due to differing positions of Arab and Western countries regarding the crisis. Turkey's supportive stance for peace in the region through diplomatic means became prominent.

Key words: Turkey, Gulf crisis, Iran, Qatar.

موقف تركيا من الأزمة القطرية–الخليجية عام٢٠١٧

أ.م. د. فراقد داود سلمان الشلال
جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي
E-mail: Faraqd.Alshalal@uobasrah.edu.iq

الملخص:

تمتلك تركيا القدرات الاقتصادية والعسكرية والنفوذ السياسي والثقافي الذي يمكن ان تستفيد منه دول الشرق الاوسط بصورة عامة، ودول الخليج العربي بصورة خاصة. لذلك سعت تركيا الى تحدي السياسات الغربية والامريكية لغرض تعزيز مكانتها في المنطقة حتى بات من الصعب الحديث عن اي ترتيبات امنية مستقبلية في المنطقة بعيدا عن الدور التركي، سيما بعد ضعف الانظمة العربية اثر "ثورات الربيع العربي" عام ٢٠١١وغياب القيادات الفاعلة والمؤثرة. وجاءت الفرصة السانحة لتركيا للقيام بدور الوسيط لحل الازمة الخليجية–القطرية عام ٢٠١٧، والتي قطعت بمقتضاها كل من دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة البحرين علاقاتهم الاقتصادية والدبلوماسية مع قطر وفي ضوء تباين مواقف الدول العربية والغربية تجاه هذه الازمة. برز الموقف التركي الداعم للسلام في المنطقة عبر السبل الدبلوماسية.

الكلمات المفتاحية: تركيا ،الازمة الخليجية، ايران، قطر.

المقدمة:

بالرغم من مجالات التعاون والتنمية التي تربط دول الخليج العربية، الا ان التغيرات الحاصلة في المنطقة العربية ما بعد "ثورات الربيع العربي" قد أفرزت تباينات واضحة في سياسات دول الخليج العربية الخارجية اقليمياً وبرز ذلك واضحاً في توجهاتها لدعم اطراف معينة على حساب اخرى من الناحية الاقليمية، وكذلك دولياً فلا توجد سياسة خارجية موحدة لتلك الدول، اذ يوجد محورين يتقاسمان العلاقات مع دول الخليج وهما كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، وبذلك حملت الدول الخليجية العديد من التناقضات السياسية والاقتصادية والتي تنامت الى ان وصلت الى حد الازمة وهذا ما حصل في الازمة القطرية–الخليجية في٥ حزيران ٢٠١٧، والتي تجاوزت الدول الخليجية وتعددت الاطراف المتداخلة فيها والتي كان من بينها تركيا والتي تتمتع بموقع استراتيجي مهم ، وتمتلك الكثير من عناصر القوة والموارد الطبيعية ونسيج اجتماعي متنوع وكتلة بشرية كبيرة ، اضافة الى ما تتمتع به من ارث تاريخي وحضاري اكسبها اهمية متميزة، فبرزت خلال العقد الماضي كلاعب اقليمي كبير الاهمية، وبرز ذلك واضحا في الشرق الاوسط اكثر من اي مكان اخر، وان توجه تركيا نحو الخليج العربي ليس مجرد خيار وانما هو ضرورة لحاجتها الى دور اقليمي جديد يحفظ لها مكانتها في الاستراتيجية الغربية ضمن الاطار الاقليمي، وهذا التوجه عقد من العلاقات التركية– الاوربية فيما يخص هويتها الاوربية او الغربية وبالتالي كلما ازدادت توجها نحو الشرق ازدادت ابتعادا عن الغرب، ونجحت نحو الارتقاء الاقليمي والدولي عبر تعزيز قوتها الناعمة واصبحت نموذجا يحتذى به سياسيا واقتصاديا على مستوى المنطقة وشعوبها مما ادى الى تعاظم دورها اقليمياً في ظل الغياب العربي من الساحة الاقليمية والدولية وهذا ما برز واضحاً اثناء الازمة القطرية– الخليجية عام٢٠١٧.

وفي ضوء ما سبق يهدف هذا البحث الى دراسة وتحليل طبيعة وشكل التوجهات التركية نحو دول الخليج العربي منذ الانتفاضات الشعبية" الربيع العربي" عام٢٠١١ والتي كشفت عن اهمية الدور الايجابي الذي لعبته تركيا حيال الازمات الاقليمية، من خلال توظيف قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية ، ولقد اثبتت تركيا للجميع نجاح نظرية العمق الاستراتيجي وبالأخص موقفها من الازمة الخليجية عام٢٠١٧، والذي اظهر تركيا بصورة البلد المبادر لحل القضايا الاقليمية والدولية.

وتكمن اهمية البحث في:

اولا: استثمار تركيا للازمات الخليجية لتحقيق مصالحها الاقتصادية لان دول الخليج العربية تمثل سوقاً استهلاكية من الدرجة الاولى، ومن الناحية السياسية لتتمكن تركيا من لعب دور اقليمي قيادي في المنطقة.

ثانيا: التوجه التركي نحو دول الخليج العربي هو جزء من استراتيجية شاملة تهدف الى اخراج تركيا من عزلتها وجعلها محاطة بالأصدقاء بدلًا من الاعداء فضلاً عن الحفاظ على امنها.

اقسام البحث: يشتمل البحث على مقدمة وثلاثة مباحث تضمن المبحث الاول اثر "ثورات الربيع العربي" على العلاقات الخليجية– التركية، وركزنا في المبحث الثاني على اثر عملية عاصفة الحزم على العلاقات الخليجية–التركية، وافردنا المبحث الثالث لدراسة موقف تركيا من الازمة الخليجية٢٠١٧، كما تضمن البحث خاتمة اشتملت على اهم النتائج التي توصل اليها البحث.

المبحث الاول

أثر الاحتجاجات الشعبية "الربيع العربي" على العلاقات الخليجية – التركية

على اثر اندلاع الاحتجاجات الشعبية" الربيع العربي" عام ٢٠١١سعت الحكومة التركية الى محاولة تحقيق الاستقرار في المنطقة في الظروف الراهنة ووجدت ان ذلك لا يمكن ان يتحقق الا من خلال دعم الاصلاحات الديمقراطية. ويفسر الخطاب الرسمي اختلاف الآليات التركية من ثورات حالة لأخرى حسب تقديرات تركيا لطبيعة كل بلد من حيث الامن والاستقرار ودوافع الاطراف الخارجية من التدخل ودرجة استجابة قيادات النظم المعينة بحقوق شعوبهم.(١)

وبقدر تعلق الامر بأثر ثورات الربيع العربي على العلاقات الخليجية– التركية. فقد مثلت بداية مرحلة جديدة في العلاقات بين الطرفين فمن جانبها دعمت دول مجلس التعاون الخليجي عمليات الاطاحة بالأنظمة السياسية في كل من ليبيا واليمن وسوريا. وقد برز الموقف الخليجي المؤيد لهذه التغيرات السياسية ليس فقط من منطلق مساندة الجماهير والشعوب العربية في مطالبتها بالحرية والعدالة والمساواة في الحقوق فحسب وإنما أيضا بهدف توسيع نطاق نفوذ وتأثير دول الخليج في منطقة الشرق الاوسط.(٢)

اما بالنسبة لتركيا فقد ساندت هي الاخرى عمليات تغيير الانظمة السياسية في المنطقة ودعمت من الشعوب في الديمقراطية والإصلاحات السياسية وبذلك جاء موقفها من هذه الثورات الشعبية متوافقاً ومتناغماً مع مواقف الدول الخليجية خاصة فيما يتعلق بالأزمة السورية.(٣)

وجاء الموقف التركي من احداث مصر بوصفها انقلاباً عسكرياً فطالبت تركيا بالإفراج عن الرئيس المعزول محمد مرسي وأعادته إلى الحكم ودعوة المجتمع الدولي إلى التحرك في هذا الاتجاه غير منسجم مع الموقف الخليجي والذي قدم مساندة قوية لمصر بلغت (١٢ مليار) دولار. وعلى ما يبدو أن الطابع البراغماتي الذي تتسم به السياسة التركية قد بدا ينزوي لحساب الايديولوجيا في الحالة المصرية بسبب التقارب الفكري بين حزبي العدالة والتنمية التركي والحرية والعدالة المصري. (٤)

وبذلك بدت أنقرة على طول الخط أقرب إلى رؤية التيارات الاسلامية السياسية وبالتحديد جماعة الاخوان المسلمين بل إن التدخلات التركية في الشؤون المصرية تجاوزت اعلان المواقف المبدئية إلى استراتيجيات التدخل في الشؤون الداخلية سواء من خلال التحرك على الصعيد الخارجي لحصار القيادات

السياسية للمرحلة المؤقتة او باستضافة العشرات من التنظيم الدولي للإخوان وتشكيل ظهير اقليمي لأعضائه سواء اكان ذلك على الصعيد الاعلامي او السياسي.[٥]

لقد أدى كل ذلك في مجملهِ إلى خلق مشكلات عديدة على مسار علاقات تركيا بدول الخليج العربية حيث نظرت الاخيرة إلى جماعة الاخوان المسلمين باعتبارها تمثل تهديداً مباشراً لأمنها القومي وأنظمتها السياسية القائمة. وقد دفع ذلك أيضا كل من دولتي الكويت والامارات العربية المتحدة إلى تجميد العديد من المشروعات التي كان من المزمع تنفيذها في تركيا هذا بالإضافة إلى قيامهما بسحب استثماراتهما من تركيا وذلك في محاولة منها للضغط على أنقرة لتعديل مواقفها من ثورة ٢٥يناير (كانون الثاني) في مصر عام ٢٠١١.[٦] وقد خلق هذا التطور حالة من التوتر غير المسبوق في العلاقات الخليجية– التركية كونه أوضح أن حالة الفصل بين السياسة والايديولوجيا التي كانت محركاً اساسياً في تعظيم المصالح المشتركة بين الجانبين أصبحت غائبة. وقد بدت ملامح هذا التوتر واضحة في العلاقات من خلال توقف جولات الحوار الاستراتيجي رفيع المستوى بين الجانبين. هذا بالإضافة إلى محاولات بعض الدوائر الاعلامية والصحفية في تركيا توجيه اتهامات لبعض النخب السياسية والأمنية في دول خليجية في التورط (بمؤامرة) تستهدف النظام الحاكم في تركيا. [٧]

المبحث الثاني

أثر عملية عاصفة الحزم في العلاقات الخليجية – التركية٢٠١٤

منذ أواخر عام ٢٠١٤ وتركيا تبدي رغبتها في العودة إلى الساحة الخليجية. لما لذلك من اهمية سياسية وأمنية واقتصادية. وجاءت الفرصة سانحة لها بعد زيارة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان إلى المملكة السعودية في ٢٥/كانون الثاني ٢٠١٥، معزياً برحيل الملك عبد الله بن عبد العزيز، وبعد اسبوعين من هذه الزيارة أرسلت تركيا السفينة الحربية الوطنية بويوكادا(F-512) إلى ميناء جدة البحري في إطار مناورات عسكرية مع دول البحر الاحمر والبداية كانت في المملكة العربية السعودية[٨]، ثم جاءت زيارة رجب طيب اردوغان للملك سلمان بن عبد العزيز خلال شهر أذار ٢٠١٥ والتي اعتبرت بداية لعصر جديد في العلاقات التركية– السعودية ومؤشراً وضحاً على التحسن الملحوظ الذي طرأ على هذه العلاقات.[٩]

وبعد العملية العسكرية التي قادتها المملكة العربية السعودية بمشاركة عدد من الدول العربية ضد حركة انصار الله(الحوثين) في اليمن والتي سُميت بعاصة الحزم. وذلك استجابة لدعوة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي[١٠]. بالتدخل عسكرياً لحماية اليمن وشعبه من عدوان الميليشيات الحوثية والتي سيطرت على العاصمة اليمنية صنعاء منذ ٢١/ ايلول ٢٠١٤.[١١] أعلنت تركيا رسمياً دعمها للعمليات العسكرية التي بدأها التحالف الدولي ضد (الحوثين). وجاء في بيان لوزارة الخارجية التركية ((ان العملية التي أبلغتنا

بها السعودية مسبقاً ستسهم في إحياء السلطة الشرعية للدولة وتجنب اليمن خطر الفوضى والحرب الاهلية))[١٢]، كما نددت الخارجية التركية بالتحركات العسكرية التي بدأتها ميليشيات جماعة الحوثي للسيطرة على مدينة عدن، مشيرة إلى ان الجماعة لم تنسحب من صنعاء والمؤسسات الحكومية ورفضت جميع الاتفاقات التي جرى التوصل اليها في اليمن وان هذه التطورات قد أخرجت عملية الانتقال السياسي عن مسارها وقلبت مكتسباتها وشكلت تهديداً خطيراً للأمن والاستقرار والسلم الدولي.[١٣]

لم تكتف أنقرة بذلك بل قامت بتوجيه انتقادات حادة إلى السياسات الايرانية في المنطقة، حيث قامت باتهام طهران بمحاولتها الهيمنة على بعض دول المنطقة، وفي البيان الختامي لمنظمة التعاون الاسلامي الذي عقد في اسطنبول في١٤/ نيسان ٢٠١٦ ادان التدخل الايراني في الشؤون الداخلية لدول المنطقة واكد المؤتمر على اهمية ان تكون العلاقات العربية– الايرانية قائمة على ثلاث مبادئ[١٤]

اولا: حسن الجوار.

ثانيا: عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية.

ثالثا: احترام استقلال وسيادة ووحدة الدول.

ولقد ادان المؤتمر الاعتداءات التي تعرضت لها بعثات المملكة العربية السعودية في مدينتي طهران ومشهد الايرانيتين. وجدير بذكر إنه اذا كانت أنقرة قد أعلنت دعمها لعملية عاصفة الحزم ألا إنها لم تعلن مشاركتها الفعلية في العملية العسكرية التي شنها التحالف المشترك بقيادة المملكة العربية السعودية ألا إنها من ناحية اخرى المحت إلى استعدادها القيام بدور الوسيط مع السعودية باتجاه إيجاد مخارج للأزمة في اليمن والتوصل إلى تسوية سياسية فقد اشار الناطق باسم رئيس الجمهورية التركية إلى ان المبادرة التركية بالحوار السياسي مستمرة لإيجاد حل من اجل الصراع القائم في اليمن الامر الذي يدلل على حرص أنقرة على ن يكون لها دور في إعادة صياغة معادلات التوازن في المنطقة.[١٥]

ومن ذلك يتبين لنا ان تركيا تدعم التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية لدعم الشرعية في اليمن. تسعى تركيا الى تطوير علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي وقد برز ذلك في الاجتماع الوزاري المشترك للحوار الاستراتيجي بين دول المجلس وتركيا بعد انقطاع دام اربع سنوات حيث عاد في دورته الخامسة للانعقاد في مقر الامانة العامة بالرياض ولقد بحث خلاله وزراء الخارجية وبمشاركة وزير الاقتصاد التركي مستجدات الاحداث في المنطقة ذات الطبيعة المتأزمة واهم القضايا الاقليمية ذات الاهتمام المشترك وخاصة الوضع في سوريا والعراق حيث اعرب الوزراء عن ارتياحهم للجولة الخامسة.[١٦]

شهدت العلاقات الخليجية–التركية نقلة نوعية بين الجانبين تمثلت في عقد اثنا عشر قمة خليجية تركية جمعت الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بقادة دول المجلس تضمنت ست قمم مع قادة المملكة العربية السعودية واربع قمم مع امير قطر الشيخ تميم بن حمد ال ثاني وقمة مع ملك البحرين حمد بن

عيسى ال خليفة ولقاء مع امير الكويت الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح[١٧] وشهد مقر الامانة العامة لدول مجلس التعاون في الرياض في ١٣/تشرين الاول ٢٠١٦ انعقاد الاجتماع الوزاري الخليجي التركي المشترك الخامس بمشاركة وزراء خارجية دول مجلس التعاون ووزير الخارجية التركي جاويش اوغلو وبرئاسة وزير الخارجية السعودي عادل الجبير حيث تم خلاله بحث سبل وتعزيز التعاون المشترك في المجالات المختلفة بين دول المجلس وتركيا وتطورات الاوضاع الامنية والسياسية بمنطقة الشرق الاوسط وجهود مكافحة الارهاب وقد عقد هذا الاجتماع بعد توقف دام اربع سنوات حيث كان اخر هذه الاجتماعات في كانون الثاني من عام٢٠١٢.[١٨]

في حين بلغ التعاون القطري–التركي ذروته في عام ٢٠١٦، وذلك بانعقاد الاجتماع الاول للجنة الاستراتيجية العليا بين البلدين التي اسست بعد توقيع الرئيس التركي وامير قطر مذكرة تفاهم مشتركة بهذا الخصوص وعقدت اللجنة اجتماعها الاول خلال الزيارة التي قام بها اردوغان لقطر يوم ١/كانون الاول/٢٠١٦وعقد خلالها مباحثات مع امير قطر، فيما تعد القمة الرابعة التي تجمعهم.[١٩] وفي العام نفسه قام امير قطر بثلاث زيارات الى تركيا عقدت خلالها ثلاث قمم احداها بتاريخ ١٤اذار في القصر الرئاسي في انقرة ، والثانية عقدت بتاريخ ١٣/ تموز في قصر هوبر بإسطنبول، والثالثة عقدت بتاريخ٢٥/ ايلول في قصر هوبر، وجرى خلال هذه القمم مناقشة سبل تطوير العلاقات الثنائية واخر المستجدات في سوريا واليمن والعراق والقضية الفلسطينية ولقد تم خلال الزيارة الاخيرة التوقيع على ١٥ اتفاقية بين البلدين شملت مختلف المجالات.[٢٠]

وفي الجانب العسكري تم التوقيع على اتفاقية تعاون نتج عنها نشر قوات مشتركة بين البلدين وقد صادقت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان التركي يوم٥/ اذار/٢٠١٦ على عدد من مشاريع القوانين بينها اتفاق تعاون عسكري بين الدولتين ونتج عن هذه الاتفاقية تبادل خبرات التدريب العملياتي وتطوير الصناعات العسكرية مع امكانية تبادل نشر قوات مشتركة بين البلدين اذا اقتضت الحاجة واجراء مناورات عسكرية مشتركة.[٢١]

اما عن تركيا والسعودية فقد شهد عام ٢٠١٥انعقاد ثلاث قمم ومجلس تعاون استراتيجي حيث مثل هذا العام نقلة نوعية في العلاقات السعودية– التركية توج باتفاق الدولتين على انشاء مجلس للتعاون الاستراتيجي خلال الزيارة التي قام بها الرئيس التركي للمملكة العربية السعودية وجرت المباحثات مع الملك سلمان بن عبدالعزيز، ولقد اوضح عادل الجبير وزير الخارجية السعودي ان انشاء هذا المجلس بين البلدين سيكون مهتما بأمور عديدة منها التعليم والطاقة والتجارة والشؤون الثقافية.[٢٢]

وتسير العلاقات الكويتية– التركية على مسار التعاون والتطور ولاسيما بعد الزيارة التي قام بها رجب طيب اردوكان في٢٨/ نيسان ٢٠١٧ للكويت والتي واجرى خلالها مباحثات مع اميرها صباح الاحمد

الجابر الصباح وتمحورت حول تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين وتعزيز التعاون مع دول المجلس التعاون الخليجية، فضلا عن بحث ملفات اقليمية مثل سوريا واليمن والعراق وليبيا والقضية الفلسطينية.[٢٣] واكد الطرفان خلال المباحثات على ضرورة رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين وانشاء منطقة حرة، كما اشادا بتجربة البنك الكويتي– التركي فضلا عن التطلع الى زيادة الاستثمارات الكويتية في تركيا ورافق اردوغان خلال الزيارة خمس وعشرون شخصاً من بينهم دبلوماسيين ورجال اعمال اتراك ، واشار الرئيس خلال لقائه مع رجال الاعمال ان العلاقات السياسية بين البلدين وصلت الى المستوى الممتاز، ويأملون رفع العلاقات الاقتصادية الى نفس المستوى. فوقع الطرفان اتفاقية التعاون الاقتصادي واتفاقية التعاون العلمي والفني واتفاقية تشكيل لجنة عليا مشتركة للتعاون بين الكويت وتركيا على مستوى وزراء الخارجية، علاوة على اتفاقية التعاون في المجال الصحي واخرى في مجال تبادل الايدي العاملة.[٢٤]

وتأسيساً على ما سبق يمكن ان نلاحظ ان النظام التركي هو نظام براغماتي يمكنه ان يتعامل مع ازمات وتوترات المنطقة وفق مبدأ الشريك الذي لا يريد ان يخسر احداً.

المبحث الثالث

موقف تركيا من الازمة الخليجية٢٠١٧

جاء الدعم الخليجي للحكومة التركية بعد فشل الانقلاب التركي ١٥/يوليو/تموز ٢٠١٦[٢٥] متأخرا بعض الوقت، باستثناء دولة قطر التي بادرت منذ اللحظة الاولى الى الاعلان عن دعمها للحكومة التركية المنتخبة ثم جاءت المواقف الخليجية تباعاً فجاء الموقف السعودي ليكشف عن دعمه وتأييده للحكومة المنتخبة والتي وصفها " **انها حكومة ديمقراطية**"، فأوقفت في مطار الدمام الملحق العسكري التركي في الكويت بعد محاولته السفر جوا الى اوربا على اثر فشل الانقلاب ، اما عن دولة الامارات العربية المتحدة فقد رحبت بعودة الامور الى مسارها وساهمت في القبض على اثنين من القادة العسكرين الاتراك والمتورطين في الانقلاب.[٢٦] ويُعد هذا الدعم الخليجي دليلا ناصعا على اهمية الدور المحوري الذي تؤديه تركيا بالنسبة لمنطقة الخليج العربي فيجمع الطرفان المصالح المتبادلة التي فرضت عليهما تطور العلاقات بينهما ، فدول مجلس التعاون الخليجي بحاجة الى قوة موازنة للحفاظ على انظمتها السياسية الحاكمة ، بالإضافة الى النظرة الايجابية التي تحملها الدول الخليجية عن تركيا وهي التزامها بالحياد الايجابي وعدم التدخل بشؤونها الداخلية هذا من ناحية ومن ناحية اخرى تحتاج تركيا الى تطوير علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي من اجل زيادة نفوذها الاقليمي والحصول على مكاسب اقتصادية بالدرجة الاولى.[٢٧]

افرزت التغيرات الحاصلة في المنطقة العربية اختلافات واضحة في سياسات الدول الخليجية تجاهها فقد ايدت قطر النظم الاسلاميين الذين تمكنوا من تحقيق بعض المكاسب في الدول العربية فضلا عن الدعم اللامحدود من قبل قطر للإخوان المسلمين والتي صنفت من قبل الدول الخليجية الاخرى مثل

المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة انها انظمة ارهابية ، هذا فضلا عن عدم وجود سياسة خارجية موحدة للدول الخليجية في التعامل مع القوى الكبرى فيمكن ان نلاحظ محورين الاول الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا المساند من قبل المملكة العربية السعودية ومحور ايران وتركيا والذي تسانده قطر. وبذلك وقعت الازمة الخليجية بعد مقاطعة الكتلة الثلاثية بزعامة المملكة العربية السعودية والبحرين والامارات العربية المتحدة لقطر في ٥/ حزيران ٢٠١٧.[٢٨]

وعندما شعرت تركيا ببوادر تغير التوازنات الاقليمية لصالح ايران التي ابدت منذ بداية الأزمة تضامنها وتحالفها مع قطر، وقررت الوقوف إلى جانب قطر مع التلويح لباقي دول المجلس التعاون الخليج العربية بالتوسط. فبعد يومين من اعلان المقاطعة الثلاثية الخليجية لقطر تحركت تركيا بسرعة ففي يوم ٧/حزيران٢٠١٧ اذ اعلن الرئيس التركي رجب طيب اردوغان "**ان مقاطعة قطر عمل لا انساني وحكم بالإعدام**"،[٢٩] كما اعلن استعداد بلاده على استمرار تعزيز وتطوير علاقتها مع قطر وفي اليوم نفسه سارع البرلمان التركي بالموافقة على مشروع قانون يسمح للحكومة بنشر وحدات من القوات المسلحة التركية في الاراضي القطرية وذلك بموجب البروتوكول التعاون المعقود بين البلدين في٢١/ كانون الاول٢٠١٥وعلى ما يبدو ان هذا الاجراء كان بمثابة تأييد عسكري وسياسي لقطر وحمايته من اي قلاقل داخلية واضطرابات خارجية.[٣٠]

وفي خضم السعي التركي لذلك طرحت طريقين لحل الأزمة: الطريق الاول هو التشاور الدبلوماسي المكثف مع اطراف الأزمة على كافة المستويات وليس ادل على ذلك من المشاورات الكثيرة التي أجراها الرئيس التركي رجب طيب اردوغان مع عدد من رؤساء اطراف الأزمة ورؤساء دول أخرى ذات صلة بتلك الاطراف فضلاً عن زيارة وزير الخارجية التركي مولود تشاويس اوغلو، ووزير الاقتصاد نهاد زينبكجي إلى الدوحة يوم ١٢حزيران ٢٠١٧، ومن ثم الكويت فالمملكة العربية السعودية[٣١]. ويبدو إن تركيا كانت تهدف من هذه الزيارات إلى معرفة مطالب الاطراف لتتمكن من اعداد مسودة تصالح تلائم طموح جميع الاطراف. بحسب تصريحات الصحف التركية آنذاك. في حين جاء الطريق الثاني لحل الأزمة مبنياً على اساس تعاون أنقرة مع بغداد وطهران في اعداد مسودة التصالح التي تحتضن حلاً جذرياً للأزمة وتكون مرنة قابلة للتعديل وفقاً لرغبات جميع الاطراف وقدراتهم على قطع الخطوات المطلوبة لتصالح وطبقاً لطبيعة التنازلات التي يمكن ان يقدمها كل طرف في سبيل التوصل إلى طريق أمن استراتيجيا[٣٢]

واتخذ الدعم العسكري التركي لقطر عدة صور من بينها اعلان مديرية التوجيه المعنوي بوزارة الدفاع القطرية عبر بيان صحفي لها في١٨/حزيران٢٠١٧عن وصول اول طلائع القوات التركية الى قطر والتي عسكرت في قاعدة طارق بن زياد ايذاناً لبدء التدريبات العسكرية التي تخص استخدام السلاح المدرع والدبابات مع القوات البرية القطرية. وبعد خمسة ايام اعلنت المديرية عن وصول المجموعة الثانية من

القوات التركية الى قطر والتي عسكرت في قاعدة العديد استعدادا لاستكمال التدريبات المشتركة مع القوات القطرية، واثر ذلك سارعت السعودية والامارات والبحرين في ٢٣حزيران٢٠١٧ قدمت مطالبها لرفع المقاطعة عن قطر مع وجوب الاغلاق الفوري للقاعدة العسكرية التركية الجاري انشاؤها ووقف اي تعاون عسكري مع تركيا داخل الاراضي القطرية.(٣٣)

وفي اول رد فعل رسمي تركي على مطالب الدول الخليجية المقاطعة لقطر والخاصة بغلق القاعدة التركية في قطر، صرح وزير الدفاع التركي فكري ايشق في اليوم نفسه قائلاً "**ان المطالبة بإغلاق القاعدة التركية في قطر تعد تدخلا في العلاقات الثنائية وان هدف هذه القاعدة هو مهام تدريبية ودعم الامن في المنطقة ويجب ان لا تنزعج اية دولة منها**" (٣٤)

عدت الدول المقاطعة لقطر التحالف القطري الايراني اهم عقبات حل الازمة القطرية–الخليجية لان هذه الدول ترى بان استمرار قطر في استخدام مواردها بشكل مباشر في دعم الارهاب من خلال مساندة الجماعات الارهابية والمليشيات في العراق وليبيا وسوريا من وجهة نظر تركيا والدول الخليجية والتي ادت الى زعزعة الامن والاستقرار ونشر الفتنة بين دول المنطقة وهذا الامر بطبيعة الحال ادى الى ازمة ثقة بين قطر ودول مجلس التعاون الخليجي الذي صعب من عملية المصالحة. وفي ٢٥/حزيران ٢٠١٧ قامت دولة الكويت التي تقوم بمهمة الوساطة بتسليم الحكومة القطرية قائمة مطالب الدول الاربع والتي تضمنت ثلاثة عشر شرطا يجب على قطر الالتزام بها للتراجع عن مقاطعتها.(٣٥)

اولا: خفض التمثيل الدبلوماسي مع ايران واغلاق الملحقيات والاقتصار على التعاون التجاري بين البلدين بطريقة لا تخالف العقوبات الدولية المفروضة على ايران.

ثانيا: الاغلاق الفوري والتام للقاعدة التركية في قطر ووقف اي تعاون عسكري مع تركيا داخل الاراضي القطرية.

ثالثا: اغلاق شبكة الجزيرة الاعلامية.

رابعا: قيام قطر بتسليم كافة العناصر الارهابية والمطلوبة لدى الدول الاربعة.

خامسا: ايقاف جميع انواع التمويل القطري لأية كيانات او منظمات ارهابية متطرفة.

سادسا: قطع العلاقات القطرية مع التنظيمات الارهابية مثل الاخوان المسلمين وحزب الله والقاعدة.

سابعا: وقف التدخل في الشؤون الدول الاربع الداخلية ومصالحها الخارجية.

ثامنا: تعوض الدول الاربع عن الضحايا والخسائر التي سببتها السياسة القطرية خلال السنوات السابقة.

تاسعا: التزام قطر بالانسجام الكامل والتام مع محيطها الخليجي والعربي عسكريا وسياسيا واقتصاديا وامنيا واجتماعيا.

عاشرا: تسليم المعلومات عن المعارضين الذين تدعمهم قطر وانواع هذا الدعم.

احد عشر: اغلاق وسائل الاعلام التي تدعمها قطر بشكل مباشر وغير مباشر.

اثنتا عشر: الموافقة على هذه الطلبات خلال عشرة ايام والا فإنها تعتبر ملغاة.

ثلاثة عشر: يتم اعداد تقارير متابعة دورية كل شهر للسنة الاولى ومرة كل ثلاثة اشهر للسنة الثانية ومرة كل سنة لمدة عشر سنوات.

وخلال اجتماع وزراء خارجية الدول الاربع في القاهرة في ٥/تموز ٢٠١٧ تم الاتفاق على ستة مبادئ لحل الازمة وهي[٣٦].

اولا: الالتزام بمكافحة التطرف والارهاب بكل اشكالهما وصورهما ومنع تمويلهما.

ثانيا: الامتناع عن التدخل في شؤون الداخلية للدول او دعم الكيانات الخارجة عن القانون.

ثالثا: ايقاف اعمال التحريض وخطاب الكراهية.

رابعا: الالتزام الكامل باتفاق الرياض لعام٢٠١٣ والاتفاق التكميلي والياته التنفيذية لعام٢٠١٤ في اطار مجلس التعاون الخليجي،

خامسا: الالتزام بمخرجات القمة العربية الاسلامية–الامريكية التي عقدت في الرياض في ٥ مايس ٢٠١٧

سادسا: الاقرار بمسؤولية دول المجتمع الدولي في مواجهة كل اشكال التطرف والارهاب بوصفهما تهديدا للسلم والامن الدوليين.

اعتبرت قطر هذه الشروط تمس سيادتها وتفتقر الى الوضوح والدقة وتتخللها الاتهامات الكيدية والتضليل الاعلامي لذا رفضت مناقشتها، لان قطر كانت آنذاك تتعرض لحملات شديدة من واتهامات باطلة لا اساس لها تهدف الى اخضاعها وانهاء دورها والمساس بسيادتها واستقلالها كما صرح وزير الدولة لشؤون الدفاع القطري خالد العطية في ٢٧/ تشرين الاول٢٠١٨اي بعد اكثر من عام على المقاطعة ان اي حل للازمة يجب ان يسبقه شروط قائمة على الاعتذار من الشعب القطري ثم رفع الحصار المفروض عليه منذ الخامس من حزيران ٢٠١٧ والجلوس الى طاولة الحوار.[٣٧]

اما عن موقف ايران فقد القت الازمة الخليجية القطرية بثقلها على المقاربة السعودية لإيران وكذلك على مجمل العلاقات الخليجية مع ايران التي قامت بفتح مجالها الجوي للطيران القطري وعملت على المشاركة في سد نقص المواد الغذائية في الاسواق القطرية بعد اغلاق حدود قطر البرية الوحيدة مع المملكة العربية السعودية ، كما سعت لتوقيع اتفاق يشمل توفير ممر تجاري بري للصادرات التركية الى قطر وتثمينا لهذه المواقف اعلنت قطر عودة سفيرها الى طهران.[٣٨]، بادرت الكويت الى القيام بجهود الوساطة عن طريق تسوية الازمة حيث قام الامير صباح الاحمد الجابر الصباح بزيارة الرياض وابو ظبي والدوحة بهدف تقريب وجهات النظر بين اطراف الازمة ولقد حظيت هذه المبادرة بدعم من قبل سلطنة عمان ولقد نجحت جهود الامير في عدم اللجوء الى القوة.[٣٩]

في حين جاء الموقف التركي من الازمة بدعم قطر حيث سافر وزير الخارجية التركي مولود جاويش اوغلو الى الدوحة وقامت تركيا بإقامة جسر جوي لنقل المواد الغذائية وغيرها من ضروريات الحياة اليومية الى قطر، وكرر الرئيس التركي دعمه وتأييده لقطر واكد ان المطالب التي قدمت للدوحة من قبل دول البحرين والامارات ومصر والسعودية تُعد مخالفة للقانون الدولي الانساني وتمثل اعتداء على بلد مستقل.(٤٠) ولعل اردوغان كان يرد الجميل الى امير دولة قطر لأنه كان اول رئيس دولة عربية اتصل به في ليلة الانقلاب العسكري التركي عليه لدعمه في١٥ تموز ٢٠١٦، وقيام قطر بتزويد تركيا بالغاز الطبيعي المسال في اعقاب وقف روسيا تزويدها به بعد حادثة اسقاط الطائرة الروسية في الاراضي التركية في تشرين الثاني٢٠١٥.(٤١)

اصطفت تركيا وبشكل كبير الى جانب قطر التي ارتبطت معها بعلاقات متميزة بين دول الخليج العربي الاخرى لان صانع القرار التركي كان يدرك ان استهداف قطر جزء من استهداف منظومة اكبر تستهدف تركيا ولهذا كان حديثه عن لعبة ما تدار خلف كواليس الازمة واشارته الى دول الخليج التي كانت مبتهجة بانقلاب تموز٢٠١٦ فضلا عن تثمينه مواقف وجهود الدوحة السياسية والاعلامية الثابتة الى جانب انقرة سيما ليلة الانقلاب. ولقد جاءت تصريحات الرئيس التركي اردوغان حاسمة خلال لقاءه بأعضاء حزبه في اسطنبول حيث رفض تهمة دعم الارهاب الموجهة الى قطر ورفض الاعتماد على الافتراءات في العلاقات بين الدول وطالب برفع الحصار عنها تماما ونهائيا واعلن اصرار بلاده على استمرار تطوير العلاقات وتقديم كافة انواع الدعم لقطر واكد ضرورة الحوار والحلول الدبلوماسية حتى ان رسائل تركيا لقطر تخطت الدعم السياسي ووصلت الى الحماية والتضامن حيث اكد اردوغان ان تركيا لن تترك قطر وحدها وصرح رئيس لجنة الصداقة القطرية في البرلمان التركي ياسين اقطاي بان بلاده لن تسمح بفرض العزلة على الدوحة"(٤٢)

وفي منتصف تموز عقد وزراء خارجية الجانبين التركي والقطري مؤتمر صحفي في العاصمة التركية انقرة وفي ٢٤ تموز ٢٠١٧ وصل الرئيس التركي رجب طيب اردوغان الى الدوحة والتقى بالشيخ تميم بن حمد ال ثاني وفي اعقاب اللقاء اكد اردوغان على استمرار بلاده بتقديم الدعم والمساندة لقطر.(٤٣)

وفيما يخص السلطة التشريعية التركية فقد كانت مؤيدة لمواقف الحكومة التركية تجاه الازمة الخليجية ولعل اقرار البرلمان التركي نشر الجنود في قطر من اوضح هذا التوافق في الموقف الرسمي والتشريعي فضلا عن مساعدة تركيا قطر في تخطي التصعيد العسكري مع الدول الخليجية.(٤٤) وبينما كانت الأزمة الخليجية مستمرة أجرت الحكومة التركية اتصالات مكثفة مع اطراف الأزمة وبالأخص مع العاهل السعودي املاً منها الى ايصال الأزمة إلى الحل السريع غير المكلف بالنسبة للدول التي تتأثر بها. وان تركيا ركزت في جهودها على السعودية لان الاخيرة دولة اقليمية تعد الاكبر من بين دول الخليج وتربطها معها علاقات

جيدة.[٤٥] وفي غضون ذلك سارعت تركيا الى تفعيل اتفاق الدفاع العسكري المشترك مع قطر بمباركة امريكية وبريطانية، وتوقيع عشر اتفاقيات اقتصادية بينها وبين قطر، فضلاً عن تقوية علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع إيران عبر إقامة خط بري لنقل السلع والبضائع إلى قطر، بهدف تحقيق الفائدة المتبادلة والسريعة. وتخفيض تكلفة نقل البضائع واستدامتها. وذلك بعد ما استفادت تركيا من أزمة الدول الخليجية وزادت صادراتها إلى اكثر من النصف وقال نهاد زينبكجي وزير الاقتصاد التركي خلال لقائهِ بممثلين قطاعي الاعمال والتجارة في تركيا في ١٠/ أب ٢٠١٧ انه أتفق مع نظيريه الايراني والقطري في طهران على فتح مسار بري عبر إيران لنقل البضائع إلى قطر[٤٦]

لقد تعاملت تركيا مع الأزمة بمعزل عن أي مبدأ أيديولوجي وإنما وفقاً لمبدأ ((التعاون التوافقي الممكن)) للإبقاء على تحالفها الوثيق مع قطر والمحافظة على مسار علاقاتها الجيدة مع المملكة العربية السعودية التي تعد احد اهم أطراف الأزمة الخليجية في إطار متوازن يُخفف قدر الامكان من تأثير الأزمة سلباً في العلاقات[٤٧].

الخاتمة:

١- تميزت الازمة القطرية–الخليجية بسمات عديدة منها سرعة التطور وحدة الاطراف المقاطعة لقطر وتزايد شروط هذه الاطراف لتهدئة وتيرة الازمة، فضلا عن اتساع نطاق الازمة وتعدد الاطراف المتداخلة فيها بحيث لم تعد ازمة خليجية او عربية وانما ازمة دولية.

٢- تباينت اسباب الازمة الخليجية– القطرية فبعضها سياسية واخرى اقتصادية الا ان الحراك العربي وتباين مواقف دول الخليج العربي منه هو الذي ادى الى تأجيج الازمة وتشعبها وتعقدها.

٣- تُعد تركيا من الدول الاقليمية ذات المكانة المتميزة لامتلاكها قوة عسكرية ضخمة إلى جانب تمتعها بوزن سياسي كبير مكنها من لعب دورا ايجابياً في شؤون الشرق الاوسط سياسياً وعسكرياً بصورة عامة وشؤون دول مجلس التعاون الخليج العربية بصورة خاصة،

٤- ان اندلاع ثورات الربيع العربي عام٢٠١١ أدى إلى توتر العلاقات بينهما بسبب التباين في الرؤى والمواقف من تلك الثورات. وعاد الدفء إلى العلاقات الخليجية– التركية اثر وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز٢٠١٤ اذ أعلنت تركيا استعدادها الدائم للحفاظ على امن الخليج العربي وبخاصة بعد عاصفة الحزم.

٥- اعلنت تركيا ان افضل حل للأزمة هو احتواءها من كل الاطراف ومنع التدخلات الخارجية لذلك اصطفت تركيا اثناء الأزمة مع قطر مع احتفاظها بعلاقاتها الاقتصادية الوثيقة مع الكويت والسعودية والبحرين والأمارات. وبذلك تمكنت تركيا من خلال التوسط المبكر لحل الازمة الخليجية القطرية من

البروز كقوة اقليمية وبوصفها صاحبة الدور الاكثر حيوية في منطقة الخليج العربي من نتائج هذا الدور انتقال العلاقات القطرية–التركية الى مستوى اعلى من الصداقة والتحالف ومع بدء تشغيل القاعدة العسكرية في قطر اصبحت تركيا طرفا مباشرا في توازنات الخليج الاستراتيجية.

الهوامش:

(١) اسراء شريف الكعود، الموقفان التركي والايراني تجاه التحولات السياسية في الشرق الاوسط ، مجلة كلية التربية للبنات /جامعة بغداد، العدد١، ٢٠١٦،ص٥٩.

(٢) محمد عبدالقادر خليل، تركيا وثورات الربيع العربي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. www.ahram.org.eg

(٣) احمد الشلقامي، الدور الاقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي ، مجلة المجتمع،٢٠١٤/٩/١٦.الرابط www.mugtama.com

(٤) نظير محمود امين، موقف تركيا من احداث التغيير في المنطقة العربية، مجلة العلوم القانونية والسياسية،جامعة ديالى، العدد١٢، ٢٠١٣،ص٢٠.

(٥) محمد عبدالقادر خليل، ابعاد التوتر المكتوم في العلاقات التركية –الخليجية ،صحيفة عدن الغد،٢٠١٤/١/٢٢ الرابط www.adengad.net.

(٦) عبدالله رجا، عودة دافئة وسريعة للعلاقات السعودية التركية من البداية العسكرية ، جريدة الوطن،٢٠١٤/١/٢.http//www.watan.com

(٧) سامية بيبرس، الحوار الاستراتيجي التركي الخليجي ومستقبل امن منطقة الخليج، مجلة شؤون عربية، العدد١٦٢، مصر، ٢٠١٥،ص١٦٩.

(٨) العلاقات الخليجية التركية في منحى صعب ، صحيفة اخبار الخليج،٢٠١٤/٨/١٣، الرابط –www.akhbar alkhaleeg.com

(٩) محمد حامد، اسباب عدم مشاركة تركيا في عاصفة الحزم ، جريدة الوطن ٢٠١٥/٣/٣٠.الرابطwww.alkhaleej.ae

(١٠)عبد ربه منصور هادي: ولد في ا/ ايلول١٩٤٥في قرية ذكين درس في اكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية البريطانية عام ١٩٦٦، حصل على شهادة الماجستير من اكاديمية ناصر العسكرية بجمهورية مصر العربية، شغل عدة مناصب عسكرية في اليمن الجنوبي ، اصبح نائب لرئيس اليمن بعد علي سالم البيض وكان قبل ذلك وزيرا للدفاع، ثم انتخب نائبا لرئيس الحزب وامين عاما له. انتخب رئيسا للبلاد عام ٢٠١٢ وفي عام ٢٠١٥ عُزل من منصبه بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء. للتفاصيل ينظر الموسوعة الحرة ويكيبيديا. الرابط.ar.m.wikipedia.org

(١١) محمد حامد، المصدر السابق.

(١٢) نقلاً عن.. عبد الله رجا، المصدر السابق.

(١٣) محمد المختار فال، منافع الحوار الخليجي التركي على المنطقة، جريدة الوطن/٢٠١٥/٢/٥. الرابط. www.elwatannews.com

(١٤) ادركت تركيا ان قمة الرياض فشلت في الخروج بمعادلة اقليمية توجه دول المنطقة نحو مناهضة الارهاب وتخليص نفوذ ايران تحركت تركيا لمساندة قطر للحفاظ على توازنات المنطقة في سوريا وليبيا لمصلحتها واقتصاديا خشيت تركيا من سحب قطر لاستثماراتها في تركيا لذا ساندتها وتاريخيا تحتفظ تركيا لقطر بموقف تاريخي لا يمكن ان تتغافله او تتناساه الا وهو ان قطر كانت الدولة الوحيدة التي رفضت التحالف مع بريطانيا واستمرت في تحالفها مع الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر.

(١٥) جلال سلمي، سياسات حزب العدالة والتنمية التركي تنميط براغماتي ام مبدئي ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، ١٤/اذار/٢٠١٨،ص٢٧.

(١٦) المصدر نفسه، ص٢٧.

(١٧) صباح الجابر الاحمد الصباح: ولد في الكويت ١٦ حزيران ١٩٢٩، تلقى تعليمه في المدرسة المباركية وهو اول وزير اعلام وثاني وزير خارجية في تاريخ الكويت ترأس وزارة الشؤون الخارجية للكويت طيلة اربعة عقود من الزمن كُرم من قبل الامم المتحدة في عام ٢٠١٤ بلقب قائد العمل الانساني، كما لقب بشيخ الدبلوماسيين العرب والعالم.. للتفاصيل ينظر ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

(١٨) جلال سلمي، المصدر نفسه،ص٢٨.

(١٩) هشام الهبيشان، تركيا وازمة الخليج ماذا عن العلاقات مع السعودية، ٢٠١٧/٩/١٥. الرابط www.kitabat.com

(٢٠) الكويت وتركيا توقعان ٦ اتفاقيات تعاون، صحيفة الشرق الاوسط،٢٠١٧/٩/١٥.

(٢١) جلال سلمي، المصدر السابق،ص٣٠.

(٢٢) اردوغان يخرج من صمته ويوجه رسالة لدول الخليج، لن نتخلى عن قطر، صحيفة الشرق الاوسط.

(٢٣) العلاقات التركية–الكويتية اهم من اي وقت مضى، صحيفة القبس، الكويت، ٢٣، نيسان،٢٠١٧.الرابط، com،www.alqabas .

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) جاءت المحاولة الانقلابية هذه على حكومة العدالة والتنمية التركية والذي اثير حول ادارة اردوغان للحكم وابعاد رفاقه عن الحزب والسلطة ولقد شارك في هذه المحاولة عدد من قادة الجيش التركي وفشلت هذه المحاولة عدم وجود اعلام مساند لهم مما دعم مركز اردوغان الذي خرج مخاطبا الشارع التركي للتظاهر ضد الانقلابين فضلا عن ولاء الاجهزة الحكومية له مثل جهاز مكافحة الارهاب وهيئة اركان الجيش وجهاز الاستخبارات. نقلا عن زروقة اسماعيل، جدلية السياسي والعسكري في تركيا وانعكاساته على محاولة انقلاب ٢٠١٦، مجلة المعيار، جامعة مسيلة، العدد١، حزيران/٢٠٢١

(٢٦) سمير صالحة واخرون، تركيا والعالم بعد ١٥ تموز / يوليو٢٠١٦، مركز دراسات الشرق الاوسط،٢٠١٧، ص٢٨.

(٢٧) نقلا عن:

world news،reuters،13،june2017.on the following link ،http://www.reuters.com

(٢٨) سالم اقاري، الازمة الخليجية ٢٠١٧ بين السياسية العربية والمواقف الدولية، مجلة تحولات، جامعة قاصدي مرباح ورفلة، العدد١، ٢٠١٨، ص١٥٥.

(٢٩) محمد نجاح محمد الجزائري، الامكانات العسكرية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية واثرها على التوازن الاستراتيجي الاقليمي بعد٢٠١١، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٩، ص٢١٧.

(٣٠) منصور ابو كرم، الموقف الدولي والاقليمي من الازمة الخليجية، فلسطين،٢٠١٧،ص٣٣.

(٣١) سامية بيبرس، المصدر السابق،ص١٧٣.

(٣٢) محمد نجاح محمد الجزائري، المصدر السابق، ص ٢١٨.

(٣٣) نقلاً عن منصور ابو كرم، المصدر السابق، ص٣٧.

(٣٤) سمير صالحة واخرون، المصدر السابق، ص ص٣٢-٣٣.

(٣٥) ازمة الخليج المبادئ الستة بدلا من المطالب ١٣ .ال بي بي سي عربي ٢١ تموز٢٠١٧. الرابط.www.bbc.com

(٣٦) سمير صالحة واخرون، المصدر السابق،ص٢٣٥.

(٣٧) سمير صالحة واخرون ، المصدر السابق، ص٢٣٦.

(٣٨) سمير صالحة واخرون، المصدر السابق، ص٢٣٥.

(٣٩) سالم اقاري، المصدر السابق،ص١٦٠.

(٤٠) علي الدين هلال، سياسات دول الخليج وايران وتركيا تتبنى الواقعية في اختيار البدائل والخيارات، مجلة اراء حول الخليج،العدد١٢٨،مركز الخليج للابحاث،جدة،٢٠١٨، ص٣٢.

(٤١) محمد نجاح محمد الجزائري، المصدرالسابق،ص٢٢١.

(٤٢) جريدة الوطن القطرية العدد٨٩٦٥ الدوحة ٢٤/حزيران٢٠١٧، ص٣٢.

(٤٣) محمد نجاح محمد الجزائري،المصدرالسابق،ص٢٢٠.

(٤٤) فهد مزبان خزار الخزار، اتجاهات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية–الخليجية ، مجلة المنتدى، ملحق العدد٢٧،شباط٢٠١٩، ص١٠١.

(٤٥) عبير عبدالرحمن ثابت، الازمة الخليجية –القطرية وتداعياتها،٢٠١٧،ص٢٢.

(٤٦) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المواقف الدولية بشان الازمة الخليجية، قطر،٢٠١٧،ص١٢.

(٤٧) فهد مزبان خزار الخزار، المصدر السابق ، ص١٠٣.